Union Nationale Du Travail Au Maroc
De La Sante Fédération Nationale Du Secteur
Bureau National

الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب
الجامعة الوطنية لقطاع الصحة
المكتب الوطني

الرباط في 15 يونيو 2020

بيان وطني استنكاري

- ضد غطرسة وشطط المدير الجهوي للصحة بجهة سوس ماسة وتطاوله على دستورية العمل النقابي
- ضد عدم محاسبته على ملفات الإختلالات بجهة العيون سابقا واختلالات جهة سوس ماسة حاليا
- ضد إسناد المسؤولية بوزارة الصحة إلى أمثاله خارج كل المساطر الإدارية المتعارف عليها
- ضد التباطؤ في إخراج تقارير المفتشية العامة من أجل إقالته فورا ومحاسبته .

في سابقة غريبة عن تاريخ العمل النقابي بقطاع الصحة بالمغرب ، وفي زمن اعتلاء بعض الفاسدين المفسدين كراسي المسؤولية بوزارة الصحة والذين تسلقوا المناصب اعتمادا على الزبونية والمحسوبية والولاءات والمصالح والعلاقات ، ورغم عدة تقارير للمفتشية العامة ضدهم حول اختلالات إدارية ومالية والتي بقيت طي الكتمان دون إحالتها على القضاء ودون تحريك مساطر المحاسبة والزجر.

وفي جرأة غير مسبوقة ووقاحة عجيبة ، فوجئنا في المكتب الوطني للجامعة الوطنية لقطاع الصحة المنضوية تحت لواء الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب بالشكاية الكيدية الفارغة للمدير الجهوي للصحة بجهة سوس ماسة ، الذي يحمل حقدا دفينا وسُمّا زُعافا ضد اسم نقابة L'UNTM والجامعة التي قلمت أظافره وجَرّعتْه مَرارة النضال سابقا بجهة العيون والذي خرج منها منبوذا مدحورا بعد إيفاد وتعاقب لجان التفتيش ، لكن للأسف بدل معاقبته وكما وقع بوزارة الصحة سابقا ، أعيد لمنصب المسؤولية دون محاسبة ودون عقاب وهذا "التكريم الخاص" بكل أسف والإفلات من المحاسبة شجعه على الإستمرار بل الزيادة في منسوب الإستبداد والغطرسة والشطط والتهور ، ودفعه لهيب الإنتقام والحقد الدفين الذي ملأ قلبه على كل ما هو نقابي إلى تفجير انتقامه من خلال الشكاية الفضيحة التي سخر منها الجميع ضد مكتبنا الجهوي بسوس ماسة في شخص يُعدّ من بين أغلى وأشرف وأصدق مناضلي جامعتنا بالمغرب وضد نقابيين مشهود لهم بالنزاهة والعفة والمسؤولية من هيئات أخرى اختارت التنسيق مع مكتبنا الجهوي كأسلوب حضاري نضالي ضد الفساد ورموزه بهذه الجهة الغالية .

ونظرا لحجم الفضيحة جهويا ووطنيا ، ولفداحة هذه السابقة التي ستبقى نقطة سوداء في تاريخ هذا "المدير" المُدلل، ووصمة عار على جبين وزارة الصحة التي تسند المسؤولية لمثله، ممن لا يستشيرون مديرياتها المركزية بخصوص "منهجية ومسطرة رفع الشكايات" ضد هيئات نقابية سبب وجودها أصلا ودورها الدستوري : الدفاع عن كرامة الموظف وحماية حقوقه وفضح الفساد وتنبيه الجهات المختصة لتتبع الشبهات ووقف نزيف الإساءة لسمعة القطاع بالتحقيق في كل الإختلالات ومحاسبة من وراءها والضرب بيد من حديد على كل من ثبت تورطه ليكون عبرة لغيره إن أردنا الخير والتغيير لبلادنا والرقي بمنظومتنا الصحية التي نخر ميزانيتها ضعاف النفوس من الوصوليين والانتهازيين الذي يستغلون مناصب المسؤولية لأغراضهم الخاصة .

ونظرا لمسؤوليتنا الوطنية وواجبنا التنظيمي وانطلاقا من ضرورة الدفاع عن حرمة العمل النقابي ، وبناء على فداحة الفعل وجرأة الفاعل باستهدافه للعمل النقابي ، وتبعا لتوصيات المكتب الوطني المنعقد استثناءا يوم 13 يونيو عبر تقنيات التواصل عن بعد فإن الجامعة الوطنية لقطاع الصحة :

1. تدين وتستنكر بقوة التصرف الطائش والمتهور والأسلوب الغير مسؤول لهذا المدير برفع دعوى قضائية كيدية ضد نقابة الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب والجامعة الوطنية لقطاع الصحة في شخص مكتبنا الجهوي والكاتب الجهوي المناضل الشهم : مصطفى كانون ومناضلي الهيئات المنسقة في محاولة بئيسة ويائسة لترهيب وتهديد المناضلين اعتقادا منه بسهولة إسكاتهم وتركيعهم.
2. تشجب وترفض ضرب الحريات والحقوق النقابية والتضييق عليها وترفض سياسة تكميم الأفواه، مما يعد خرقا سافرا لدستور المملكة ، وللقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب والتي تقر بضمان حرية التعبير وحماية هذه الحريات .
3. تنبه وتحذر الجميع من اتخاذ السلوك المتهور والتصرف الأرعن لهذا المدير باعتباره سابقة غريبة عن الإدارة المغربية ضد المناضلين وضد العمل النقابي الجاد والمسؤول وضد كل رافض للفساد أو مطالب بلجان التفتيش، وتدعو إلى التصدي بقوة لكل من سولت له نفسه العبث بالمكتسبات الحقوقية وبالحريات النقابية .

4. تدعو الوزارة إلى التبرؤ من هذه الشكاية الكيدية التي وضعها المدير باسمها في استغلال إداري بشع و جهل بالقوانين وشطط فاضح ، علما أن البيان الثلاثي لم يتعرض لهذا الشخص باسمه ولا رسمه ولا شخصه ، بل تحدث البيان عن صفته الإدارية كمسؤول إداري يقتضي منصبه الإداري الرقابة والنقد والمساءلة والمحاسبة والإستفسار من طرف الشركاء الإجتماعيين وممثلي الموظفين على كل ما يتعلق بمهامه المرتبطة بالتدبير المالي والإداري، وبهذا الفعل المتهور الغير محسوب العواقب قام المدير المعني بخطيئتين كبيرتين :

- توريط وزارة الصحة دون علمها ودون رغبتها وجعلها صاحبة الدعوى والمسؤولة عن الشكاية ضد ثلاث نقابات ، وهذا يفرض على الهيئات الثلاث مركزيا و وطنيا مواجهة الوزارة قضائيا ليس في محكمة أكادير ولكن في محاكم الرباط إن لم يتدارك الأمر .
- توريط الأستاذ المحامي الموكل من طرف الوزارة في قضية تصفية حسابات شخصية خارج تكليفه الوزاري ، وهنا يطرح السؤال عن مصدر أتعابه في القضية : هل من ميزانية الوزارة كإدارة أم المدير كشخص ؟؟ والجواب عن ذاك سيحدد المشتكي الحقيقي كي يتسنى للهيئات النقابية مستقبلا التصرف قانونيا وفق ذلك خصوصا أن ممارسة الحق النقابي مكفول وفق ضوابط ونصوص قانونية

5. تدعو إلى فتح تحقيق في جميع الملفات المتعلقة باختلالات هذا المدير : القديم منها والجديد، بما فيها التستر سابقا على موظفة شبح لقرابتها العائلية منه ،والإفصاح عن نتائج تقارير المفتشية وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة

6. تدعو إلى إعادة النظر في إسناد المسؤولية والقطع مع المحسوبية والزبونية والعلاقات الخاصة وجعل مناصب التسيير والتدبير خاضعة لمعايير الكفاءة والنزاهة ، وللمساطر الإدارية والقانونية المتعارف عليها

7. تساند بقوة المكتب الجهوي في شخص الأخ الكاتب الجهوي وكل مناضلات ومناضلي الجامعة وكل النقابيين الشرفاء بالجهة على قيامهم بالدور النقابي الأساسي في الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للشغيلة وصون كرامتهم ، وتشيد بروحهم النضالية وبصمودهم ضد الفساد وضد الاستفزازات الغير مسؤولة .

8. تدعو الجامعة كل مناضليها بجميع أنحاء المغرب إلى التعبئة والإستعداد لخوض أشكال نضالية ضد هذه السابقة في حالة عدم اتخاذ الوزارة الإجراء المناسب في حق هذا المدير الذي حقق رقما قياسيا على سلم الغضب النقابي .

9. تحتفظ الجامعة الوطنية لقطاع الصحة و من ورائها الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب كمركزية نقابية وطنية بحقها في اتخاذ التدابير والإجراءات القانونية بما فيها رفع دعوى قضائية ضد هذا المدير للأسباب القانونية التالية :

- استغلال اسم وزارة الصحة برفع شكاية شخصية ضد هيئة دستورية
- التشهير بمسؤول نقابي جهوي وتشويه سمعة مكتب جهوي
- مخالفة الدستور بالمس بالحقوق النقابية والتضييق على الحريات النقابية المكفولة بنص القانون

وبناء على كل ما سبق، فان المكتب الوطني وهو يتابع بقلق وغضب شديدين ما آلت إليه المنظومة الصحية بجهة سوس ماسة في ظل تصرفات هذا المدير الجهوي" الظاهرة " الذي لم يهتم بالظروف الإستثنائية التي تعيشها بلادنا والعالم بسبب جائحة كورونا ، وفي الوقت الذي كان عليه الإهتمام بظروف وتضحيات وحماية المهنيين الذين يواصلون الليل بالنهار خدمة للوطن وحفاظا على صحة المواطنين وسلامتهم .. فضل الاهتمام برفع الشكايات وعقد الصفقات الضخمة لشراء الأقلام والأوراق، لدى ندعو الوزارة ونحذرها من تبعات ومآلات التصرفات اللامسؤولة والبئيسة لهذا المدير ، وندعو إلى توقيفه وإنهاء مهامه فورا ومحاسبته والتبرؤ من الشكاية الفضيحة ، درءا للإحتقان و لكل التداعيات التي يمكن أن تسببها ، كما ندعو كل المسؤولين الغيورين على هذا الوطن إلى التدخل العاجل لتصحيح وإصلاح الوضع بالجهة وتذكير مناضلي الجامعة إلى تكثيف التعبئة و الإستعداد لخوض كل الاشكال النضالية المشروعة وطنيا وجهويا حتى رحيل المدير الجهوي اللامسؤول صاحب الشكاية التاريخية ضد النقابات.

وعاشت الجامعة الوطنية لقطاع الصحة حرة أبية صامدة مناضلة

حرر بالرباط في 15 يونيو 2020

د. رضى شروف

الكاتب العام الوطني للجامعة الوطنية لقطاع الصحة